

حماية المدنيين

14-1 أيلول/سبتمبر 2010

الضفة الغربية

إصابة ستة فلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية؛ وتنفيذ اعتقالات وفرض قيود على الوصول في أعقاب مقتل أربعة مستوطنين إسرائيليين

أصابته القوات الإسرائيلية في حوادث مختلفة وقعت خلال فترة الأسبوعين التي شملها التقرير ستة فلسطينيين وخمسة ناشطين إسرائيليين ودوليين مقارنة بإصابة 16 فلسطينياً خلال فترة الأسبوعين الماضية. وقد أصيب كذلك خمسة أفراد من شرطة حرس الحدود الإسرائيلية خلال هذه الفترة في حادث وقع في القدس الشرقية. ومنذ مطلع عام 2010 قتل ثمانية فلسطينيين واثنين من أفراد القوات الإسرائيلية، وأصيب 809 فلسطينياً و113 من أفراد الشرطة والجنود الإسرائيليين في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في الضفة الغربية.

سنة من بين الإصابات التي وقعت خلال هذه الفترة، ومن بينهم فلسطيني وخمسة ناشطين إسرائيليين ودوليين، أصيبوا خلال المظاهرات الأسبوعية: نُظمت ضد بناء الجدار في قرية بلعين (محافظة رام الله)؛ وضد عنف المستوطنين في حي سلوان بالقدس الشرقية. وقد تطورت مظاهرات أسبوعية أخرى نُظمت في منطقة رام الله ضد بناء الجدار في قرية نعلين وتوسيع مستوطنة حلميش (محافظة رام الله) إلى اشتباكات ما بين المتظاهرين والقوات الإسرائيلية غير أنها لم تنته بوقوع إصابات. ويُقدَّر أنَّ ثلثي الإصابات التي وقعت في صفوف الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية منذ بداية العام وقعت في سياق مظاهرات.

وأصيب خلال هذه الفترة أيضاً أربعة فلسطينيين في سياق عمليات البحث والاعتقال التي نُفذت في قرية حذب الفوار (ثلاثة) وفي المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل (H2) (واحدة) في محافظة الخليل، وذلك في أعقاب مقتل أربعة مستوطنين إسرائيليين في 31 آب/أغسطس. وتضمنت الإجراءات الأخرى التي نُفذت في أعقاب هذا الحادث إغلاق ثلاثة شوارع في منطقة الخليل تؤدي إلى كلٍّ من قرى البقعة (1,100 شخص)، وبنى نعيم (أكثر من 21,800 شخص) وسعير (19,600 شخص). وفي حين أنَّ الشارعين الأول والثاني فتحا بعد مُضي عدة أيام ما زال الشارع الثالث مغلقاً حتى الآن.

وفي السياق ذاته، أفادت مصادر إعلامية دولية وفلسطينية، أنَّ قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية اعتقلت مئات من الأشخاص الذين يُزعم أنهم ناشطون من حركة حماس على مدار الأسبوعين الماضيين. وقد عبّر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان عن قلقه إزاء تقارير تفيد سوء معاملة بعض المحتجزين في سجون السلطة الفلسطينية.

ارتفاع في الأحداث المتصلة بعنف المستوطنين

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال الفترة التي شملها التقرير عشرة حوادث نفذها مستوطنون إسرائيليون أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين (حادثين) أو أضرار بممتلكاتهم (ثمانية). وفي حادث منفصل آخر وقع خلال هذه الفترة أصيب مستوطنين إسرائيليون. وقد وقعت معظم الأحداث التي استهدفت الفلسطينيين في سياق الأعمال الانتقامية التي نفذها مستوطنون رداً على مقتل أربعة مستوطنين وإصابة آخرين خلال هذه الفترة التي شملها هذا التقرير والفترة التي سبقتها. وفي المجمل، وقع خلال عام 2010 ما مجموعه 183 حادثاً أسفرت إما عن إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم، مقارنة بـ103 حوادث سجّلت خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.

وأصيب فلسطينيان، من بينهما طفلة تبلغ من العمر خمسة أعوام، في حوادث منفصلة عندما رشق مستوطنون إسرائيليون منزلاً في المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل وموقف للسيارات في قرية سبسطية (محافظة نابلس). أما الحادثان اللذان

أسفرا عن إصابة مستوطنين إسرائيليين فقد نفذهما مسلحون فلسطينيون أطلقوا النار على سيارة تابعة للمستوطنين كانت مسافرة في محافظة رام الله.

وفي حادثين منفصلين أسفرا عن وقوع أضرار بالمتلكات، أشعل مستوطنون إسرائيليون من مستوطنة كريات أربع (محافظة الخليل) النار بالقرب من منزل فلسطينيين يقع في المنطقة التي تُسيطر عليها إسرائيل في مدينة الخليل؛ إضافة إلى رشق مستوطنين منزلاً آخر في قرية سنجل (محافظة رام الله)، مما أدى إلى تكسير نوافذه. وفي كلا الحادثين، تدخل القوات الإسرائيلية وأبعدت المستوطنين.

وأبلغ خلال هذه الفترة أيضاً عن عدة حوادث تضمن رشق الحجارة على السيارات التي تحمل لوحات ترخيص فلسطينية في أنحاء الضفة الغربية أدت ثلاثة منها إلى وقوع أضرار للسيارات. وفي أعقاب أحد هذه الحوادث أغلقت القوات الإسرائيلية شارعاً رئيسياً أمام حركة الفلسطينيين في شمال الضفة الغربية يربط منطقة نابلس بالمنطقة التي تقع إلى الشمال منها. إضافة إلى ذلك، في أعقاب عملية إطلاق النار التي استهدفت سيارة المستوطنين الإسرائيليين أعاق المستوطنون الإسرائيليون وصول الفلسطينيين إلى قريتين (أم صافا في رام الله وبنى نعيم في الخليل) وشارع (بالقرب من قرية سلواد في رام الله) لفترة قصيرة من الوقت. كما وأبلغ عن عدد من حوادث إلقاء الحجارة باتجاه المستوطنين الذين كانوا يقودون سياراتهم في طرق الضفة الغربية، مما أسفر عن وقوع أضرار لثلاثة منها.

وفي شمال الضفة الغربية، قام مستوطنون من مستوطنتي شيلو وإيلي بالاستيلاء على ما يزيد عن 70 دونماً من الأراضي التي تعود ملكيتها إلى قرية قريوط (محافظة نابلس). هذه الأرض مزروعة بأكثر من 2000 شجرة زيتون تعود لأربعين عائلة تسكن القرية.

لم تُسجل أي عملية هدم في المنطقة (ج)، واستمرار إصدار أوامر وقف البناء

لأكثر من 30 يوماً لم تُسجل أي عملية هدم على يد السلطات الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. ويأتي هذا التعليق المؤقت في عمليات الهدم في سياق التجميد المؤقت التي أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية بمناسبة شهر رمضان.

بالرغم من ذلك، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر طرد ضد خيام سكنية، تؤثر على 36 عائلة بدوية في منطقة وادي القلط في محافظة أريحا. وقد أصدرت هذه الأوامر بحجة أنها لم تحصل على ترخيص بالبناء. وفي سياق مشابه أصدر أمر وقف بناء آخر ضد كوخ في منطقة المالح (محافظة طوباس) أقيم على يد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). وقد تلقى مالكو مبان مشابهة في المنطقة ذاتها أوامر شفوية بهدم أكشاكهم. إضافة إلى ذلك، أصدرت القوات الإسرائيلية أمراً بالطرد يستهدف 600 دونم من الأراضي تعود لـ150 عائلة في قرية قراوة بني حسن (محافظة سلفيت)، بحجة أنها تقع في "محمية طبيعية".

ومنذ مطلع عام 2010، هدمت السلطات الإسرائيلية 247 مبنى يمتلكها الفلسطينيون في المنطقة (ج) الأمر الذي أدى إلى تهجير 293 شخصاً، وذلك مقارنة بهدم 186 مبنى وتهجير 319 شخصاً في الفترة المماثلة من عام 2009.

مستجدات الوصول

فرضت السلطات الإسرائيلية إغلاقاً عاماً على الضفة الغربية لمدة أربعة أيام (من 8 إلى 11 أيلول/سبتمبر) بمناسبة حلول رأس السنة اليهودية. وقد مُنع جميع الفلسطينيين الذين يحملون هوية الضفة الغربية، ومن بينهم أولئك الذين يحملون تصاريح سارية المفعول، باستثناء موظفي المنظمات الدولية والفرق الطبية، من دخول إسرائيل والقدس الشرقية خلال فترة الإغلاق.

أفادت السلطات الإسرائيلية، أنّ ما يزيد عن 80,000 فلسطينياً من حملة بطاقة هوية الضفة الغربية استطاعوا الوصول إلى القدس لأداء صلاة الجمعة الرابعة من شهر رمضان (3 أيلول/سبتمبر) وحوالي 74,000 خلال ليلة القدر (5 أيلول/سبتمبر). أما دائرة الأوقاف في القدس فقد أشارت إلى أنّ العدد بلغ 240,000 و 300,000 شخص استطاعوا الوصول إلى المسجد الأقصى في البلدة القديمة خلال اليومين على التعاقب. وعلى غرار السنوات السابقة، لم يُسمح سوى للرجال الذين تبلغ أعمارهم فوق 50 عاماً، والنساء اللواتي تبلغ أعمارهن فوق 45 عاماً والأطفال الذين تبلغ أعمارهم دون 12 عاماً بالعبور بدون تصاريح

للوصول إلى المسجد الأقصى. وقد مُنح الرجال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 50 عاماً، والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين 30 و 45 عاماً تصاريح خاصة. ويحرم تقييد الوصول بفئات عمرية محددة معظم المواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم

سكان الضفة الغربية الذين لا ينتمون لهذه الفئات العمرية (أو ممن رفض طلبهم الحصول على تصاريح)، بالإضافة إلى الغالبية العظمى من سكان قطاع غزة من الوصول لأداء صلاة الجمعة.

قطاع غزة

مقتل خمسة فلسطينيين في حوادث على طول السياج الحدودي في غزة ونتيجة الغارات الجوية

في فترة الأسبوعين الذين شملهما التقرير قتلت القوات الإسرائيلية خمسة مدنيين فلسطينيين وأصابت سبعة آخرين. وفي عام 2010 قُتل 46 فلسطينياً (من بينهم 19 مدنياً) وثلاثة جنود إسرائيليين، وأحد الرعايا الأجانب، على خلفية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في قطاع غزة وجنوب إسرائيل. وأصيب 187 فلسطينياً آخرين (من بينهم 162 مدنياً) وثمانية جنود إسرائيليين.

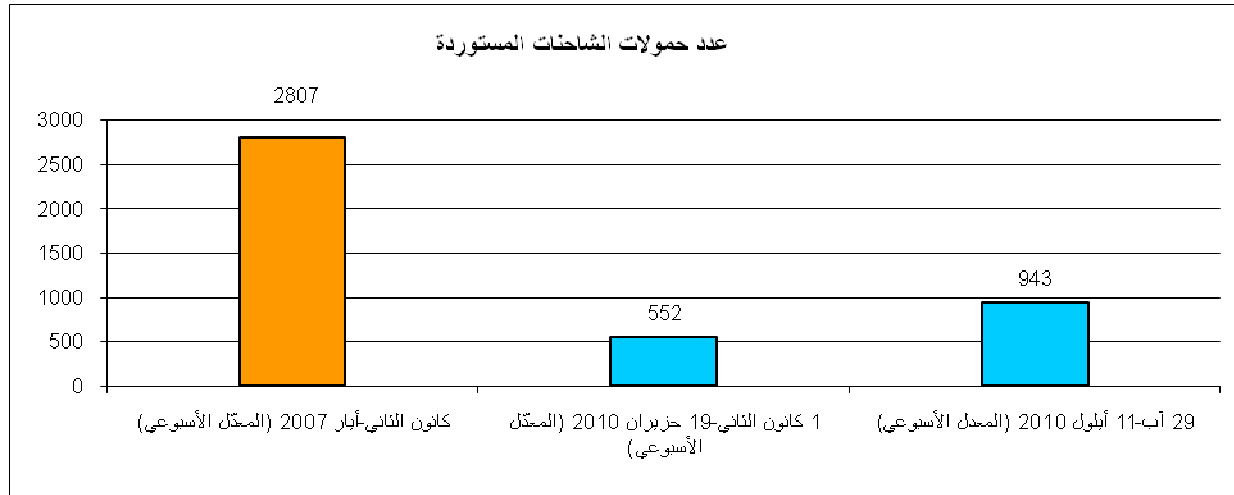
واستمرت خلال هذه الفترة الأحداث التي وقعت على طول السياج الحدودي الذي يفصل قطاع غزة عن إسرائيل. وفي أحد هذه الأحداث التي وقعت في 12 أيلول/سبتمبر قتلت ثلاثة مدنيين فلسطينيين من بينهم فتیان (16 و 17 عاماً) وشخص مسنّ (91 عاماً)، عندما أطلقت القوات الإسرائيلية قذائف دباباتها باتجاه منطقة تقع في بيت حانون في شمال غزة. ووفقاً لمركز الميزان لحقوق الإنسان في غزة كان هؤلاء الفلسطينيون يرعون قطع ماشيتهم في أرضهم الواقعة على مسافة 500 متر من السياج الحدودي. أما التقارير الإعلامية الإسرائيلية التي اقتبست أقوال الجيش الإسرائيلي، فقد أفادت أنّ هذا الحادث وقع بعد أن أطلق مسلحون فلسطينيون قذائف الهاون باتجاه القوات الإسرائيلية المتمركزة على طول الحدود. وفي حادثين منفصلين، أصيب فلسطينيان برصاص القوات الإسرائيلية عندما أطلقت نيران "تحذيرية" باتجاه مدنيين فلسطينيين كانوا يجمعون معادن خردة وركام بالقرب من السياج. وفي عدة حوادث متفرقة أخرى وقعت خلال هذا الأسبوع توغلت القوات الإسرائيلية مسافة تبلغ عدة مئات من الأمتار داخل قطاع غزة وانسحبت بعد تنفيذ عمليات تجريف للأراضي. وتطورت إحدى عمليات التوغّل هذه إلى اشتباك مسلح بين القوات الإسرائيلية ومسلحين فلسطينيين أسفرت عن إصابة مسلح فلسطيني. وتقع الخسائر المدنية على طول السياج في سياق القيود الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى مناطق تبعد عن السياج الحدودي ما بين إسرائيل وغزة مسافة 1,000 - 1,500 متر. وتُطبق هذه القيود من خلال إطلاق النيران "التحذيرية" على الأشخاص الذين يقتربون أو يدخلون هذه المناطق.

وقتل فلسطينيان آخران وأصيب أربعة آخرون في حادثين منفصلين بعد أن استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية نفقاً يقع أسفل الحدود ما بين مصر وغزة أثناء عمل هؤلاء داخل النفق. كما وقتل فلسطيني آخر جراء صدمة كهربائية في حادث منفصل آخر وقع في الأنفاق. ومنذ مطلع عام 2010 قتل 39 فلسطينياً، من بينهم طفلان، وأصيب 66 آخرون في أحداث مختلفة متصلة بالأنفاق، تضمنت الغارات الجوية، وحوادث الانهيار، والصدمات الكهربائية، وانفجار أنابيب الغاز. وفي حادث آخر متصل بالأنفاق لم يُسفر عن وقوع إصابات، استهدفت الغارات الجوية عدة أنفاق مما أدى إلى تدمير عدد منها وتعرّض منازل مجاورة لأضرار جسيمة.

وخلال هذه الفترة، أطلقت فصائل فلسطينية مسلحة عدداً من الصواريخ بدائية الصنع والقذائف باتجاه جنوب إسرائيل، بما فيها القواعد العسكرية التي تقع على الحدود. ولم يُبلغ عن وقوع أي إصابات أو أضرار. وأفاد المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي مؤخراً أنّ هنالك ارتفاع في عدد الصواريخ التي تُطلق من غزة باتجاه جنوب إسرائيل.

معايير غزة: ما زال أثر "تخفيف" القيود المؤخّرة محدوداً

بالرغم من زيادة الواردات التي شهدتها قطاع غزة خلال الأسابيع الأخيرة، إلا أنّ التقييد مازال مفروضاً على استيراد مواد البناء والمواد الخام و الذي يعيق جهود إعادة الإعمار الكبيرة في غزة، كما أنّ القيود المفروضة على التصدير تُحدّد من نطاق إعادة الإنعاش الاقتصادي؛ وقد كانت للمواد الغذائية نصيب الأسد من هذه البضائع (66 بالمائة).



وقد دخل إلى غزة خلال الفترة التي شملها التقرير ما مجموعه 943 حمولة شاحنة من البضائع، وهو ما يُعدّ انخفاضاً طفيفاً مقارنة بعدد حمولات الشاحنات التي دخلت خلال فترة الأسبوعين السابقة (1,064). ويأتي هذا الانخفاض نظراً للأعياد اليهودية والإسلامية التي لم تعمل خلالها المعايير التجارية الرئيسية في غزة سوى لمدة أربعة أيام بدلاً من خمسة أيام أسبوعياً. ولا يمثل هذا الرقم من حمولات الشاحنات التي سُمح بدخولها سوى 34 بالمائة من المعدّل الأسبوعي لحمولات الشاحنات التي دخلت إلى غزة خلال الخمسة أشهر الأولى من عام 2007، أي قبل فرض الحصار. وبالرغم من السماح بدخول بعض المواد الخام والآلات التي تُستخدم في عمليات الإنتاج المحلية، إلا أنّ الإنتاج المحلي ما زال محدوداً نظراً للحظر المفروض على تصدير أيّ بضائع مصنّعة محلياً، وبسبب القدرة الشرائية المنخفضة لسكان قطاع غزة.

بالرغم من زيادة واردات الوقود الصناعي، ما زالت أزمة الكهرباء مستمرة

خلال فترة الأسبوعين الذين شملها التقرير، بلغت المعدّل الأسبوعي من كمية الوقود الصناعي التي دخلت إلى قطاع غزة 2.05 مليون لتر لتشغيل محطة توليد كهرباء غزة، الأمر الذي سمح بزيادة ما تنتجه المحطة من كهرباء من 30 إلى 60 ميغاواط. وتعتبر هذه الكمية الأسبوعية أكبر كمية من الوقود تدخل غزة منذ مطلع عام 2010، عندما كان يُسمح بدخول ما معدّله 1.23 مليون لتر من الوقود إلى غزة. وبالرغم من هذا الارتفاع لا يُمثّل هذا الرقم سوى 65 بالمائة من الكمية المطلوبة من الوقود اللازم لتشغيل المحطة بقدرتها التشغيلية الكاملة (80 ميغاواط). وقد طرأ انخفاض ملموس على تشغيل محطة كهرباء غزة منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 بسبب نقص الوقود الناجم عن أزمة تمويل مزمنة. ونتيجة لذلك، ما زال معظم سكان قطاع غزة يعانون من انقطاع الكهرباء بمعدل 4 و 6 ساعة يومياً، وهو ما يُعتبر تحسناً نسبياً مقارنة بالمعدل الذي كان سائداً حتى أواخر آب/أغسطس 2010 وبلغ 8-12 ساعة يومياً. وبالرغم من تقليص عدد ساعات انقطاع الكهرباء إلى النصف تقريباً بسبب الزيادة المؤخّرة في تزويد الوقود، ما زالت الحياة اليومية في قطاع غزة، بما فيها توفير خدمات حيوية، كإمدادات المياه، وخدمات معالجة وإزالة مياه المجاري وعمل الخدمات الطبية متأثرة بسبب النقص المزمن في الكهرباء، ويبلغ الإنتاج الحالي من الكهرباء أقل بنسبة 30 بالمائة من الكمية المطلوبة المقدرة.

النسخة الملزمة للتقرير هي النسخة الإنجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_2010_09_17_english.pdf